تصوّرات احادية لمشكلة المياه

اليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية** (ترجمة رنده حيدر)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ١٨٦ صفحة.

صدرت الطبعة العبرية الاصلية من هذا الكتاب في تل ـ أبيب، في العام ١٩٨٩، اي قبل ان تشرع الولايات المتحدة الاميركية في العملية السياسية الجارية، الآن، في شقين؛ أولهما المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، وثانيهما المفاوضات متعددة الطرف. ومع ذلك، فهو انطلق من أن منطقة الشرق الاوسط تقترب من حالة السلام «ففي إمكاننا أن نشعر، اليوم، بأن الاقتراب نحو السلام قد تسارع مؤخراً، اي انه اليوم اسرع، وأن حظه من النجاح أكبر ممّا تيسّر له من حظوظ قبل جيل» (ص ٣١)؛ وعليه، فإن «السلام الاقليمي الذي يقترب يفرض إعادة تقويم مصادر المياه الاقليمية، والتخطيط لاستغلالها، وذلك كجزء من إعادة التقويم التي يفرضها السلام بالنسبة الى جميع أوجه الحياة في المنطقة، وفي مقدّمها المياه التي تنبع اولويتها من اهميتها الخاصة في هذه المنطقة» (ص ١٦٢).

وعرّف المؤلف «المنطقة» المقصودة بأنها «الدول المحيطة باسرائيل والتي بينها مسائل مياه مشتركة. وتشمل كلاً من: مصر، واسرائيل (بما في ذلك [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة)، والاردن، ولبنان». واستثنى سوريا من التشكيل السياسي الحالي «إذ ليس لها مشاركة مائية ذات صلة مباشرة بالموضوع الذي يجرى البحث فيه» (ص ٣٥).

وخصّص المؤلف الفصل الاول لوصف الموارد المائية في الدول المذكورة؛ من حيث استغلال موارد المياه فيها في اطار المعطيات الديموغرافية والاقتصادية الأساسية المتعلّقة بها؛ ثمّ المياه والعلاقات الدولية، حيث استعرض الخلافات ذات الطبيعة السياسية بين دول المنطقة واسرائيل في ما يتعلّق بالمياه؛ واختتم بعرض موجز للقطاعات المائية في مختلف هذه الدول من زاوية المشكلات القائمة والحلول الممكنة.

فبالنسبة الى مصر رأى «ان حل المشكلتين القوميتين الرئيستين المتمثّلتين في تحقيق اكتفاء ذاتي وانتاج محاصيل للتصدير، يكمن في الريّ. لكن الامر المطلوب، بصورة اساسية، هو زيادة كفاءة الري، وهذا لا يعني زيادة كميات المياه بل يعني، الى حدّ بعيد، التوفير في استهلاكها» (ص ٥٢). امّا الاردن فإن مشكلات المياه فيه ـ حسب كالي ـ هي من نوعين: أولهما، «ضآلة مصادر مياهه التي هي أقل من الطلب المحتمل». وثانيهما « تخلف تنمية المصادر المحلية في الاردن عن الطلب الحالي. فالاردن يشكو نقصاً في المياه، سواء في القطاع الحضري أو في القطاع الزراعي» (ص ٦١). وترتبط مشكلات لبنان «بطرق التنمية لا بضآلة الموارد المائية. فتنمية المياه في لبنان تعاني مجمل الآفات التي تعانيها الدولة. وقد توقّفت في السبعينات حركة التنمية التي شهدتها في الخمسينات والستينات، والتي أُجري، في خلالها، تنفيذ مشروع الليطاني ومصادر أخرى» (ص ٦٦). وتبدو مشكلات المياه في اسرائيل، ان الكميات المتوافرة تحدّ من التنمية الزراعية الاضافية، وهي خاضعة للطلب الذي يفوق العرض. كما ان استخدام مياه المجاري الهامشية الاخرى، استخداماً متزايداً، يخلق مشكلة نوعية المياه المستخدمة. اضافة الى ان غياب وسائل تخزين كافية لعدة أعوام... يؤدي الى الاعتماد على الامطار مصدراً للتزوّد بالمياه. ومن شأن عام قحط واحد ان يهدّد حجم المخصّصات المائية للزراعة» (ص ٦٨).